الأمم المتحدة

E/2017/68

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 May 2017
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٧

البند ١٢ (هـ) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:
البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع

تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق إلى جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – عقب استقلال جنوب السودان في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، أبدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠١١/٤٣، اهتماما بالعمل مع الشركاء من أجل التصدي للتحديات الكثيرة التي يواجهها البلد في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وبناء السلام والتنمية. وهذا سادس تقرير عن جنوب السودان يُقدَّم إلى المجلس منذ استقلال البلد.

٢ – ويقدّم التقرير الأول (E/2012/76) موجزا عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى حكومة جنوب السودان، وعن بناء القدرات المحلية بعد استقلال البلد. بينما يعرض التقرير الثاني (E/2013/73) الدعم المقدم إلى أطر التنمية وبناء السلام. ويوضح التقرير الثالث (E/2014/94) كيف نكّس اندلاع النزاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ قدرا كبيرا من التقدم المحرز منذ الاستقلال. ويركز التقرير الرابع (E/2015/74) على التأثير المتواصل للنزاع. أما التقرير الخامس (E/2016/71)، المقدم في أيار/مايو ٢٠١٦، أي قبل اندلاع الأزمة في جوبا في تموز/يوليه من تلك السنة، فيبرز الجهودَ المبذولة لدعم تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان (اتفاق السلام)، الموقع في آب/أغسطس ٢٠١٥، والدعمَ المقدم لاستعادة القدرات، والانتقالَ من تقديم المعونة الإنسانية العاجلة إلى العمل على الأولويات الإنمائية الأطول أجلا.

070617 020617 17-07779 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - ويتضمن هذا التقرير موجزا عن التطورات الرئيسية التي طرأت منذ تقديم التقرير السابق إلى المجلس. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٦، ساد أمل في استئناف السير على طريق السلام والتنمية، حيث اتُّخذت خطوات هامة صوب تنفيذ اتفاق السلام. فقد شُكّلت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية؛ وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، عاد زعيم المعارضة، ريك ماشار، إلى جوبا وأدى اليمين بوصفه النائب الأول للرئيس. لكن في تموز/يوليه ٢٠١٦، اندلعت في جوبا أزمة، صاحبتها أعمال عنف، بسبب ازدياد حدة الارتياب وانعدام الثقة المتبادلين بين الطرفين. وبعد عدة أيام من الاقتتال الضاري، غادر السيد ماشار جوبا مرفوقا بعدد من مؤيديه.

٤ - وأعقب هذه الأزمة حالة متواصلة من انعدام الاستقرار والاقتتال المحلي، ومزيد من التدهور الشديد في الحالة الإنسانية، وتلاشي التماسك الاجتماعي، وتغلغل الأزمة الاقتصادية. واستمر الاعتراف باتفاق السلام بوصفه إطار عملية السلام، لكن البطء في إنجاز المراحل الانتقالية تزايدَ.

٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بدأت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية حوارا وطنيا ليكون وسيلة يستجلي شعب جنوب السودان من خلالها المسائل الأساسية المتعلقة بالوحدة الوطنية وهيكل الدولة. وأُنشئت في الوقت نفسه لجنة تقنية لتفعيل لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح في إطار اتفاق السلام. وفي الشطر الأول من عام ٢٠١٧، ازداد تدهور الحالة الإنسانية، وأُعلن في شباط/فبراير ٢٠١٧ عن حالة مجاعة محلية في بعض مناطق البلد.

ثانيا - السياق

٦ - بعث اتفاق السلام المبرم في آب/أغسطس ٢٠١٥ آمالا جديدة في تحقيق تقدم، ولكن اندلاع الأزمة والاقتتال في جوبا في تموز/يوليه ٢٠١٦ أبرز الهشاشة الكامنة في عملية السلام. وبينما ركّز المجتمع الدولي حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦ على دعم المعالم الرسمية لعملية السلام بتشكيل حكومةِ الوحدة الوطنية الانتقالية والجمعيةِ التشريعية الوطنية الانتقالية وبدءِ الترتيبات الأمنية الانتقالية، تغيّر الوضع تغيرا كبيرا بعد اندلاع الأزمة في تموز/يوليه ٢٠١٦.

٧ - وأدت الأزمة إلى اندلاعِ أعمال عنف شديد شملت أعمال عنف جنسي ووقوع الكثير من الوفيات في جوبا، وإجلاء العاملين في مجال تقديم المعونة وموظفي الأمم المتحدة في الأشهر التالية لاندلاع الأزمة وحدوث تعطُّل كبير في عملهم. زد على ذلك أن التوترات تصاعدت في أعقاب الأزمة في مواقع عديدة متفرقة في جميع أنحاء البلد، وامتد الاقتتال والاضطرابات إلى مناطق كانت تعتبر مستقرة نسبيا، ومنها ولايات الاستوائية في جنوب البلد وأنحاء من ولاية بحر الغزال في الشمال الغربي. وإضافة إلى ذلك، تواصل الاقتتال المحلي في منطقة أعالي النيل الكبرى وولاية الوحدة، وكذلك في ولاية جونقلي، حيث كان النزاع محدودا إلى حد كبير إلى أن اندلعت الأزمة في تموز/يوليه. واستُخدم العنف الجنسي والجنساني كسلاح حرب. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، انطوى أكثر من حالة من كل خمس حالات عنف جنساني بُلّغ بها الشركاء في مجال العمل الإنساني على عنف جنسي ارتكبته أساسا عناصر مسلحة.

٨ - وأدّى إنشاء ٢٨ ولاية جديدة في أواخر عام ٢٠١٥، ثم إنشاء أربع ولايات أخرى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، إلى زيادة مجموع عدد الولايات من ١٠ ولايات في الأصل إلى ٣٢ ولاية. وتواجه

الولايات الجديدة صعوبات في تأدية وظائفها بسبب نقص القدرات المؤسسية والبنى التحتية والتمويل، والقضايا العالقة بشأن الحدود بين الولايات، والتوترات وأعمال العنف بين المجتمعات المحلية في بعض الولايات. ويُسهم انتكاس نظم الحوكمة المحلية وتفتّتها، والافتقارُ عموما إلى مصادر التمويل الحكومي، في ما تواجهه وكالات المعونة من عقبات بيروقراطية.

٩ - وفي حين تطرح هذه التطورات صعوبات هائلة أمام السكان وجهود تقديم المعونة الدولية، تجدر الإشارة إلى أن النزاع على المستوى الوطني بين الفصائل التي تقودها الحكومة وفصائل المعارضة لم يُستأنف بعد اندلاع الأزمة في جوبا في تموز/يوليه ٢٠١٦، وما زال اتفاق السلام قائما بوصفه المنطلق الرسمي للعملية السياسية. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، دعا الرئيس سَلفا كير إلى بدء حوار وطني، وعيّن لجنة توجيهية، وطلب من ثلاثة مراكز فكرية مستقلة تتخذ جوبا مقرا لها أن تقدم الدعم بتأدية دور الأمانة. ويُتوقع أن يتناول الحوار الوطني مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة ببناء السلام والتنمية، ووحدة جنوب السودان دولة وشعبا في المستقبل. وأعربت أطراف دولية، منها الأمم المتحدة، عن استعدادها لمساندة عملية إجراء حوار جامع وصادق، تُعطى فيه المرأة كذلك دورا محوريا. لكن لم يُعلن بعد عن الجدول الزمني للحوار الوطني.

١٠ - وتفاقمت الأزمة الإنسانية في جنوب السودان بشكل كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحسب التقديرات، يحتاج ٧,٥ ملايين نسمة حاليا - أي أكثر من فرد واحد من كل اثنين في أنحاء البلد - إلى المساعدة الإنسانية، بينما شرّد الاقتتال المستمر منذ تموز/يوليه ٢٠١٦ مئات الآلاف من المدنيين. إذ يُقدر أن ٣,٧ ملايين نسمة مشردون حاليا، أي نحو ٢٨ في المائة من مجموع سكان جنوب السودان، و ١,٩ مليون منهم مشردون داخليا و ١,٨ مليون منهم فرّوا إلى البلدان المجاورة طالبين اللجوء. وفرّت أعداد قياسية من السكان إلى أوغندا، التي حلّ بها أكثر من ١٨٠ ٠٠٠ نسمة منذ بداية عام ٢٠١٧، ليتجاوز مجموع عدد اللاجئين من جنوب السودان في أوغندا ٨٥٠ ٠٠٠ نسمة (٥٨ في المائة أطفال؛ و ٥٦ في المائة إناث). وأزمة اللاجئين في جنوب السودان هي الأسرع تفاقما في العالم.

١١ - وبلغ انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مستويات غير مسبوقة، وأُعلنت حالة مجاعة محلية في مقاطعتين في ولاية الوحدة في شباط/فبراير. ويوجد مليون نسمة آخرون على شفا المجاعة بسبب انعدام الأمن وعدم إمكانية الوصول إليهم. ويقدر، على نطاق البلد ككل، أن نحو ٤,٩ ملايين نسمة يعانون حاليا من نقص حاد في الأمن الغذائي، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ٥,٥ ملايين نسمة في عز موسم القحط في شهر تموز/يوليه. ويقدر أن قرابة مليون طفل ونحو ٣٤٠ ٠٠٠ حامل ومرضع يعانين حاليا في جنوب السودان من سوء التغذية الحاد.

١٢ - وما زال المدنيون يقتلون ويتعرضون لانتهاكات بشعة، منها أعمال العنف الجنسي. ففي عام ٢٠١٦، بُلّغ الشركاء في مجال العمل الإنساني بوقوع أكثر من ٢ ٦٠٠ حالة عنف جنسي وجنساني (وهو ما يشكل ارتفاعا بنسبة ٦٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥)، وطالت نسبة ٩٥ في المائة من الحالات نساء وفتيات بينما طالت نسبة ٦١ في المائة منها أطفالا. ويتواصل ورود تقارير عن استخدام الاغتصاب كسلاح حرب، ومنها تقارير وردت مؤخرا عن وقوع حالات عنف جنسي في عدة مواقع في ولايات الاستوائية وولاية الوحدة.

١٣ - ويواجه الأطفال في جنوب السودان مخاطر هائلة. فالأطراف المسلحة في جنوب السودان جنّدت أطفالا يقدر عددهم بأكثر من ٠٠٠ ١٧ طفل، وسُجّل أكثر من ٠٠٠ ٩ طفل بوصفهم أطفالا غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عنهم أو مفقودين. ولم يعد بإمكان أكثر من ١,١ مليون طفل، تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات و ١٨ سنة، تلقي التعليم بسبب النزاع والتشرد، ويقدر أن مليون طفل يعانون من البؤس النفسي الاجتماعي. وتشير التقارير إلى أن الناس يلجؤون بوتيرة متزايدة إلى أساليب سلبية لمواجهة الوضع، منها عمل الأطفال وزواجهم. ففي شرق الاستوائية، أُبلغ عن زيادة عدد حالات زواج الأطفال في أواخر عام ٢٠١٦، حيث تتلقى الأسر مهرا مقابل تزويج بناتها.

١٤ - وزادت احتمالات التعرض للأمراض بعد ثلاث سنوات من النزاعات والأزمات. وتقوضت فرص الحصول على خدمات الصرف الصحي الآمن والمياه النظيفة بسبب التشرد المتكرر والأضرار التي لحقت بالبنى التحتية الأساسية، بينما الأمراض المعدية آخذة في التفشي. ويعاني جنوب السودان في الوقت الراهن من أطول حالة لتفشي الكوليرا وأكثرها انتشارا منذ استقلاله. فحالة تفشي الكوليرا التي بدأت في حزيران/يونيه ٢٠١٦ امتدّت إلى مزيد من المواقع، ودامت فترة أطول من حالتي تفشيها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وحدث ارتفاع في حالات الإصابة بالأمراض المدارية الفتاكة. وتأكّدت حالات إصابة بالحمى السوداء والحصبة في أربع مقاطعات منذ بداية عام ٢٠١٧. وألحق ما شهدته منطقة الاستوائية الكبرى من أعمال عنف وتشرد أضراراً شديدة بمن ينتشر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صفوفهم بأعلى المعدلات، وأعاق إمكانية حصولهم على العلاج الضروري لإنقاذهم من الموت.

١٥ - وزاد تلوثُ مناطق عديدة بالمتفجرات من تدهور الحالة.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت انتهاكاتٌ وتجاوزاتٌ واسعة النطاق لحقوق الإنسان في جنوب السودان، وانتهاكاتٌ موثّقة للقانون الدولي الإنساني. ورغم اتفاق السلام المبرم، واصلت قوات الحكومة وقوات المعارضة الاقتتال في مواقع مختلفة في أنحاء البلد، وكلتاهما استهدفتا المدنيين بسبب انتمائهم العرقي والاشتباه في دعمهم للطرف الآخر. وتصاعدت أعمال العنف تصاعدا حادا في عدة مواقع منذ أيار/مايو ٢٠١٦، بما في ذلك اندلاع اقتتال ضار في جوبا في تموز/يوليه وتواصل الاشتباكات منذئذ في مناطق أخرى. وواكب كل تصاعد حاد في أعمال العنف وُرودُ تقارير عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ومن هذه الانتهاكات قتل مدنيين، وحالات تعذيب وضروب أخرى من المعاملة اللاإنسانية والمهينة، وأعمال العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع، وحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، ونهب وتدمير الممتلكات المدنية، والنزوح القسري الواسع النطاق للسكان المدنيين، وفرض قيود على حرية التعبير والتنقل وتكوين الجمعيات والتجمع.

١٧ - وفي أعقاب تدهور حالة حقوق الإنسان في تموز/يوليه ٢٠١٦، والتصاعد الحاد لخطاب الكراهية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قام المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية بزيارة إلى جنوب السودان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وحذر من خطر تصاعد أعمال العنف العرقية الدافع واحتمال حدوث إبادة جماعية. وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، أبلغت لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان أن عملية تطهير عرقي متواصلة تجري في عدة مناطق من جنوب السودان.

١٨ - وتتحمل كل من قوات الحكومة وقوات المعارضة المسؤولية عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، غير أن معظم الحالات الموثقة ارتكبتها قوات الحكومة وجماعات حليفة لها. ولم تتخذ الحكومة

إجراءات تذكر لمحاسبة المسؤولين، وما زال الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان يبعث على القلق الشديد.

١٩ - ولا تزال الآفاق الاقتصادية لجنوب السودان حرجة بسبب الصعوبات المالية المرتبطة بانخفاض إيرادات النفط، والنزاع الدائر، واتخاذ خيارات صعبة فيما يخص السياسات الاقتصادية. ويمكن عزو الصعوبات الراهنة إلى وقف إنتاج النفط في عام ٢٠١٢ بسبب الخلافات النفطية مع الخرطوم بشأن رسوم العبور التي تلاها نشوب نزاعات في عام ٢٠١٣ واندلاع الأزمة في ٢٠١٦، وإلى تقلب أسعار النفط الخام العالمية، ولا سيما منذ عام ٢٠١٤. وكانت عواقب ذلك على اقتصاد جنوب السودان وشعبه سلبية إلى حد بعيد. وشكَّل شهر شباط/فبراير من عام ٢٠١٧ خامسَ عشر شهر على التوالي زاد فيه التضخم من سنة لأخرى بمعدل ثلاثي الأرقام يُقدر بأكثر من ٤٠٠ في المائة. وبلغ العجز في الميزانية نسبة ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، لكنه انخفض إلى نحو ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ميزانية السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧. وتفاقم الوضع نتيجة نقص الوقود لفترات طويلة، والتأخر في دفع المرتبات، ومواجهة الحكومة صعوبة في اجتذاب التمويل الخارجي.

٢٠ - ويجري ببطء تنفيذ تدابير لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، يستجيب العديد منها للأحكام الواردة في اتفاق السلام. وأُعلنت هذه التدابير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وتشمل زيادة الإيرادات (رفع الضرائب، وتقليص الإعفاءات الضريبية، وتعزيز إدارة الضرائب، وزيادة عائدات النفط)؛ وخفض الإنفاق (المرتبات، والعقود الحكومية والاستنسابية)؛ وإدارة النقدية (إلغاء جميع الشيكات المستحقة، وإنشاء لجنة لإدارة النقدية، ووضع خطة لسداد المتأخرات)؛ وتعزيز السياسة النقدية والنظام المصرفي (وضع شروط لرأس المال والاحتياطيات، وإعادة التفاوض على القروض، ومراجعة الحسابات المالية). ولا تزال تُواجَه تحديات في تصميم وتنفيذ هذه السياسات وسياسات اقتصادية أخرى بصورة متسقة.

ثالثا - أثر النزاع في التنمية

٢١ - أدى عدم إحراز تقدم على الصعيد السياسي، وانعدام الأمن، والآفاق الاقتصادية الحرجة، واستمرار التدهور الشديد في الحالة الإنسانية، إلى تحويل وجهة التمويل المقدم من الجهات المانحة من التنمية إلى تقديم الدعم الإنساني. ورغم عودة موظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى جوبا في الجزء الأخير من عام ٢٠١٦ بعد إجلائهم عقب اندلاع الأزمة في تموز/يوليه، لم تحضر بعد العديد من الجهات المانحة على الصعيد الثنائي والمؤسسات المالية الدولية أو أنها حاضرة بعدد موظفين أقل بكثير من السابق. وتوقفت إلى حد بعيد خلال هذه الفترة أعمال التخطيط والتنسيق الفعلية للأنشطة الإنمائية مع الجهات الدولية. ورغم عدم نشوب النزاع من جديد على الصعيد الوطني، خلّفت الحالة الراهنة عقبات كبيرة أمام التنمية. إذ ينص اتفاق السلام على وضع خارطة طريق استراتيجية للتنمية الاقتصادية (خطة إنمائية وطنية تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات) للتعجيل بإحراز التقدم في إرساء اقتصاد وطني جامع ومستدام وقادر على الصمود. غير أنه بسبب التأخير العام وانعدام الحماس إزاء اتفاق السلام، لم يُشرع بعد في هذا العمل، ولكن يتوقع أن يبدأ في عام ٢٠١٧ في إطار العملية المرتبطة بالحوار الوطني.

٢٢ - وتُواجَه عقبات جسيمة في إيصال المساعدة الإنسانية. فقد قُتل أكثر من ٨٠ عاملا في مجال تقديم المعونة في جنوب السودان منذ بداية الحرب الأهلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وشُنّ ما لا يقل

عن ست عمليات هجوم على قوافل المساعدة الإنسانية في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٧. وما زالت مجمعات وإمدادات المساعدة الإنسانية تتعرض للنهب والتخريب في مواقع متعددة.

٢٣ - وتواجه الجهات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية صعوبات متكررة في الوصول إلى من هم في أمسّ الحاجة للمساعدة، وذلك بسبب الاشتباكات وانعدام الأمن ومنع الوصول إليهم. وتعطّلت أنشطة تعمل على الإنقاذ من الموت بسبب فرض قيود على الوصول إلى المحتاجين إليها وانعدام الأمن، حيث أُجلي أكثر من ١٠٠ عامل في مجال تقديم المعونة منذ بداية عام ٢٠١٧ فحسب، بينما أُجلي عدة آلاف منهم منذ بداية النزاع.

٢٤ - ورغم المفاوضات المكثفة، لا تزال تقع حالاتٌ عديدة من منع المرور عند نقاط التفتيش، وأشكالٌ أخرى من التدخل والعرقلة. وشهدت الأشهر الأخيرة حالات احتجاز وترحيل لموظفين كبار في منظمات غير حكومية؛ وحالات ابتزاز عند نقاط التفتيش؛ ومحاولات من السلطات للتأثير دون حق في عمليات التوظيف في كل من جوبا وعلى الصعيد دون الوطني، ومنها طلب تخصيص وظائف محددة في المنظمات غير الحكومية لمواطني جنوب السودان بموجب القواعد المنصوص عليها في القانون المتعلق بالمنظمات غير الحكومية الصادر في عام ٢٠١٦؛ وزيادات في رسوم تجهيز التصاريح والوثائق الأساسية؛ وطلبات متكررة من السلطات دون الوطنية بأن تُدفع إليها رسومٌ سبق دفعها إلى السلطات الوطنية.

رابعا - دعم الأمم المتحدة لجنوب السودان

٢٥ - رغم ما يُواجه من تحديات، تواصل العملية الإنسانية في جنوب السودان زيادة وتيرة تلبيتها للاحتياجات المتزايدة، ولا سيما في المناطق المتضررة من المجاعة. وتستلزم خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧، التي تشمل وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية وأخرى وطنية، ما يبلغ ١,٦ بليون دولار لتقديم المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية لنحو ٥,٨ ملايين نسمة على مدار السنة. وبسبب التدهور السريع في الحالة الإنسانية، والزيادة الهائلة في عبء العمل الإنساني، ينحصر تركيز الخطة على تقديم المساعدة العاجلة والإغاثة اللازمة للإنقاذ من الموت، والغرض من الخطة هو تكملة الجهود الموازية التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم القدرة على الصمود والتنمية المحلية.

٢٦ - وفي عام ٢٠١٦، قدم العاملون في المجال الإنساني المساعدةَ إلى أكثر من ٥,١ ملايين نسمة في أنحاء جنوب السودان. وفي الأشهر الأولى من عام ٢٠١٧، أُوفِد عاملون في مجال تقديم المعونة إلى مواقع متعددة، وقدموا المساعدة ووفّروا الحماية لأكثر من ١,٣ مليون نسمة، كان أكثر من ٠٠٠ ٣٣٠ نسمة منهم في المقاطعات المتضررة من المجاعة منذ شباط/فبراير ٢٠١٧. وأوصلت المنظمات أغذية، وبذورا وأدوات، وإمدادات تغذوية حيوية، وحقائب ظهر تحتوي على مستلزمات صحية، وإمدادات لعلاج الكوليرا، ومواد أساسية غير غذائية، وذلك في تضاريس قاسية ووعرة في مناطق منها تلك حيث فرّ السكان إلى جزر بحثاً عن الأمان والحماية. وفي جميع أنحاء المقاطعات المتضررة من المجاعة، تقدم المنظمات الإنسانية خدمات حيوية تُنقذ من الموت، وتوفد بعثات متنقلة منسقة ومتعددة القطاعات إلى المناطق الأشد احتياجا. وإضافة إلى مواجهة المجاعة، يتواصل بذل الجهود لتلبية الاحتياجات في أنحاء أخرى من البلد.

٢٧ - ووُضع الإطار المؤقت للتعاون في عام ٢٠١٥ بعد إبرام اتفاق السلام، وكان الغرض منه هو أن يحدد أولويات قصيرة الأجل لفريق الأمم المتحدة القطري لدعم القدرة على الصمود واستعادة القدرات خلال الفترة الانتقالية، وأن يمهّد السبيل في الوقت نفسه للتنمية في الأجل الطويل، ولإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المقبل. وتشاور فريق الأمم المتحدة القطري مع الشركاء الحكوميين ومع الجهات المانحة بشأن وضع الإطار المؤقت للتعاون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وأصدر معهم هذا الإطار في مناسبة عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وتبلغ الميزانية الإجمالية للأمم المتحدة لدعم استعادة القدرات والتنمية بمقتضى الإطار المؤقت للتعاون لفترة عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ما قدره ٨٧٧ مليون دولار. وأتاح الإطار المؤقت للتعاون أداة مفيدة لتحديد الأولويات وتوجيه العمل الإنمائي لفريق الأمم المتحدة القطري، غير أن اندلاع الأزمة في تموز/يوليه ٢٠١٦ عرقل التنفيذ بسبب إجلاء موظفي الوكالات والمسائل الأمنية. ولكن العديد من الأنشطة عادت إلى سيرها الطبيعي بعد اندلاع الأزمة، رغم الانخفاض الكبير في التمويل المقدم من الجهات المانحة لأغراض استعادة القدرات والتنمية.

٢٨ - وتباطأ تنفيذ اتفاق السلام ثم توقف خلال السنة، مما أثر سلبا في عدد من الأنشطة المقررة بسبب تلاشي إمكانية العمل السياسي والمؤسسي. وأثرت الأزمة سلبا أيضا في حالة الأمن وإمكانية الوصول إلى العديد من المناطق الجغرافية من أجل إنجاز الأنشطة الإنمائية. وإضافة إلى ذلك، تأثرت سلبا العديد من الأنشطة المقررة التي تتوقف على التعاون القوي مع حكومات الولايات، حيث تعذر أكثر فأكثر توافر الشركاء على مستوى الولايات بسبب انعدام الاستقرار وإقامة ولايات جديدة. وأثّر تحويل وجهة التمويل المقدم من الجهات المانحة إلى الأنشطة الإنسانية في قدرة الأمم المتحدة على دعم بناء القدرات على تقديم الخدمات.

٢٩ - ومن ناحية إيجابية، لم تتأثر كثيرا الأعمال التي تنجز بصورة مباشرة على المستوى المجتمعي، ومنها بالأخص أعمال دعم الأمن الغذائي والأمن المجتمعي وبعض الأنشطة المتعلقة بكسب الرزق التي تركز على تنمية المهارات والأصول. وإضافة إلى ذلك، غيرت بعض الأنشطة المتعلقة بكسب الرزق محور تركيزها ليصبح ملائما، وتمكّنت من استئناف سيرها في نهاية العام. وتواصلت، رغم تدهور الوضع العام، بعض الأنشطة المتعلقة بدعم السياسات وببناء القدرات على المستويين المركزي والمحلي.

٣٠ - وفي البداية، كان من المتوقع أن تقتصر مدة الإطار المؤقت للتعاون على عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، غير أنه تقرّر تمديده لمدة سنة أخرى ليشمل عام ٢٠١٨، لإتاحة تحديد أولويات الخطة الإنمائية الوطنية قبل الانتقال إلى العمل بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الكامل.

خامسا - الآفاق والتوصيات

٣١ - تتطلب معاناة شعب جنوب السودان، وموجات النزوح وتدفقات اللاجئين، ومخاطر الموت بسبب انعدام الأمن الغذائي والمجاعة استجابةً إنسانية معززة، ولابدّ من إعطاء الأولوية في الوضع الراهن لتقديم مساعدة إنسانية تُنقذ من الموت. ويجب على الحكومة وجميع الجهات الوطنية الأخرى في جنوب السودان أن تتعاون تعاونا كاملا مع المجتمع الدولي، وأن تزيل الحواجز والعقبات، وتكفل إيصال المساعدة الإنسانية. ولكن، من ناحية أخرى، لن يتسنى إنهاء هذا الوضع البالغ الخطورة إلا بتعزيز فرص تحقيق السلام والتنمية الدائمين بواسطة مبادرات تحقيق الاستقرار واستعادة القدرات. فالسلام شرطٌ أساسي لإنهاء حالة الطوارئ الإنسانية، وتحقيق الأهداف الإنمائية وتطلعات الشعب في بلد جنوب

السودان المستقل. وأول خطوة جديرة بالثقة لابدّ من اتخاذها لتحقيق السلام هي وقف الأعمال العدائية، ثم تليها عملية تعالج الأسباب الجذرية للنزاع، والمحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان، وبلورة رؤية مشتركة لمستقبل البلد عن طريق الحوار والمصالحة.

٣٢ - وتقع على حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وجميع الجهات المعنية والجماعات مسؤولية تيسير إيصال المساعدات الإنسانية وتقديمها، وتأييد الحوار والمصالحة ودعمهما. ومن هذا المنطلق، تلقى مبادرة الرئيس سَلفا كير لبدء حوار وطني الترحيبَ، والأطراف الدولية والأمم المتحدة مستعدة لتقديم الدعم إلى عملية صادقة وجامعة تشمل جميع جماعات دولة جنوب السودان وأنحاءه، بمن فيهم الرجال والنساء المهمشون بسبب النزاع ومن فرّوا من البلد. ولا ينبغي أن يترك الركب أحدا خلفه في عملية إعادة بناء البلد وشقّ السبيل نحو مستقبل مستقر سلمي ومزدهر.

٣٣ - ويجب أن يكون الحوار والمصالحة محط تركيز الأمم المتحدة والأطراف الدولية بوصفه أولوية مستمرة، ويمكن دعم الأنشطة بطرق مختلفة وفي مختلف أنحاء البلد، تبعا للظروف المحلية. وحتى في حال عدم إحراز تقدم على الصعيد الوطني، بوسع الحوارات المحلية المجتمعية، ودعم المبادرات التي تعزز أوجه الترابط المجتمعي والثقافي والاقتصادي، ومنابر الحوار المختلفة، أن تقوم بدور هام في تعزيز التماسك الاجتماعي ومعالجة أسباب النزاع وتهيئة بيئة مواتية للسلام. ولا يسع المجتمع الدولي أن يضيّع أي فرصة لبناء أسس السلام، ويجب عليه كفالة أن يشكل هذا الأمر باستمرار الأولوية المحورية.

٣٤ - وفي ظل غياب إطارٍ وطني للتنمية وخطةٍ إنمائية يتولى البلد زمامها، ستظل المبادرات الطويلة الأمد لبناء القدرات والنظم الإنمائية وتقديم الخدمات تواجه عقبات. وسيقدم فريق الأمم المتحدة القطري دعمه لإعداد خطة إنمائية وطنية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، وتقوم على أحكام خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وسيتوقف إحراز التقدم صوب تحقيق ذلك على السياق السياسي العام وعودة الجهات الإنمائية الدولية للانخراط في العملية.

٣٥ - إلا أن ذلك لا يمنع إمكانية إنجاز الكثير على الصعيد المحلي في أنحاء عديدة من البلد لدعم القدرة على الصمود، وتنشيط مصادر الرزق واستعادة القدرات المحلية للخدمات الاجتماعية. فالتجربة تبيّن أن بوسع المبادرات المحلية لاستعادة القدرات وتحقيق الاستقرار أن تعزز القدرة على مواجهة الصدمات، بما فيها انعدام الأمن الغذائي، وتقلص الحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وتزيد احتمالات نجاح مبادرات الحوار، وتضمن بذلك إحراز تقدم نحو المصالحة والسلام والتنمية. وتمشيا مع نتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد في إسطنبول بتركيا في أيار/مايو ٢٠١٦، وطريقة العمل الجديدة في الأمم المتحدة، يتعين زيادة التأكيد على ضرورة توخي التوازن بين الأبعاد الإنسانية والإنمائية في السياق القطري المديد لجنوب السودان.

٣٦ - وقد شرع فريق الأمم المتحدة القطري في جنوب السودان في العمل على دعم استعادة القدرات وتحقيق الاستقرار، بالاستناد إلى برنامج متكامل يعمل على مستوى المناطق، في الأنحاء من البلد حيث تسمح الظروف بذلك. ويجري في عام ٢٠١٧ تنفيذُ برنامج تجريبي في منطقة شمال بحر الغزال، ومن المقرر حسب خريطة الطريق المحددة أن يتسع نطاقه ليغطي مناطق الاستوائية والوحدة وجونقلي. وستتطلب تغطية مناطق أخرى مشاركة الجهات المعنية الوطنية والمحلية والجهات المانحة الدولية. وتهدف المبادرة إلى بناء القدرات المجتمعية على الصمود وتمهيد السبيل لاستعادة القدرات، بطرق منها مبادرات

محلية من قبيل: تقديم الدعم في مجالات الصحة والتغذية والحماية والمياه والصرف الصحي والتعليم؛ وتدريب المزارعين؛ ودعم إنتاج النساء للخضروات وأنشطة تجهيز الأغذية والأسماك من أجل تحسين التغذية؛ وتوفير فرص العمل الطارئة لإصلاح الأسواق المحلية وإعادة بنائها ودعم صغار التجار والمشاريع التجارية الصغيرة؛ وبرامج النقد لقاء العمل لبناء الطرق الفرعية؛ وتنويع خيارات كسب الرزق، بطرق منها التدريب المهني؛ وإتاحة حلول قائمة على الطاقة المتجددة في الخدمات العامة. ومن خلال تعزيز القدرة على الصمود في كل من المجتمعات المحلية والمؤسسات المحلية في الوقت نفسه، ستُسهم هذه الخطوات في منع انعدام الأمن الغذائي واستمرار الأزمة الإنسانية في جنوب السودان لأمد أطول وستخفف من وطأتهما، وستساعد على إرساء أسس السلام والتنمية الدائمين.